

إسهامات الدعم الحكومي في تعزيز أتمتة القطاع الزراعي في الجزائر دراسة تحليلية خلال

الفترة 2021/2000

Government subsidy contributions to enhancing automation of the agricultural sector during the period 2000/2021

ط.د. شحيحي وفاء¹، أ.د. معاش قويدر²

¹ مخبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهبية، جامعة زيان عاشور الجلفة،

ouafa.chihi@univ-djelfa.dz

² مخبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهبية، جامعة زيان عاشور الجلفة،

K.maache@univ-djelfa.dz

تاريخ القبول: 2025/04/06

تاريخ الاستلام: 2025/02/09

ملخص:

يعاني الاقتصاد الجزائري من تحديات كبيرة نتيجة تذبذب أسعار المحروقات، التي تعد المصدر الرئيسي لتمويل الدولة، تشمل هذه التحديات انخفاض إنتاجية وسائل الإنتاج، بطء إداري، نقص في التسيير، وصعوبات في الحصول على التمويل.

تسعى الحكومة إلى تفعيل مخططات التنمية والإنعاش الاقتصادي لمواجهة هذه التحديات، مع التركيز على القطاع الفلاحي من خلال برامج الدعم والاتفاقيات التي تهدف إلى تطويره وتعزيز التقدم التكنولوجي، يهدف ذلك إلى تقليل التكاليف وتحفيز النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى استيعاب جزء من اليد العاملة العاطلة، تسعى الورقة البحثية إلى دراسة تأثير الدعم الحكومي على تطوير مكننة القطاع الزراعي خلال الفترة 2000 / 2021.

كلمات مفتاحية: دعم الحكومي؛ دعم الزراعي؛ سياسة الزراعية؛ مكننة القطاع الزراعي؛

Abstract :

The Algerian economy suffers from major challenges as a result of fluctuations in fuel prices, which are the main source of state financing. These challenges include low productivity of means of production, administrative slowness, lack of management, and difficulties in obtaining financing. The government seeks to activate development and economic recovery plans to confront these challenges, focusing on the agricultural sector through support programs and agreements aimed at developing it and promoting technological progress. This aims to reduce costs and stimulate economic growth, in addition to absorbing part of the unemployed labor force. The research paper seeks to study the impact of government support on developing the mechanization of the agricultural sector during the period 2000 / 2021.

Keywords: government subsidy; agricultural subsidy; agricultural policy; Mechanization of the agricultural sector;

1. مقدمة

مع تقدم الزراعة في العصر الحديث، أصبحت جميع الدول تسعى إلى تعزيز القطاع الزراعي. ولم تكن الجزائر بمعزل عن التحولات والتطورات العالمية التي تؤثر على مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الزراعة. حيث تمتلك الجزائر إمكانات زراعية كبيرة، ولقد عملت بجد منذ الاستقلال على تطوير هذا القطاع من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج والسياسات الزراعية التي تهدف إلى تلبية احتياجاته.

يُعتبر القطاع الزراعي العمود الفقري للاقتصاد الجزائري ونقطة الانطلاق لكافة القطاعات الأخرى ولهذا السبب، يحظى هذا القطاع بدعم كبير من الدولة من خلال برامج وإجراءات متنوعة. يهدف الدعم الحكومي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والتي تشمل: توزيع الثروة بشكل عادل، تقليص الفجوات في مستويات الدخل، الحد من تقلبات أسعار السلع الأساسية، دعم استقرار الأسعار، تعزيز الإنتاج والمنتجين، وزيادة القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية المحلية وغيرها من الأهداف.

تعتبر سياسة الدعم الزراعي من الجوانب الأساسية التي ينبغي التركيز عليها، حيث يتطلب القطاع الزراعي ميزانيات مالية كبيرة، خاصة في مراحله الأولى، يتم ذلك من خلال استصلاح الأراضي الزراعية، وتوفير ظروف معيشية ملائمة للمزارعين، وتكوين الكوادر الفنية والتقنيين، بالإضافة إلى توفير الآلات والمعدات، وإجراء الأبحاث والدراسات الزراعية، وغيرها من الإجراءات التي تدعم هذا القطاع.

أولت الحكومة الجزائرية اهتمامًا كبيرًا بالقطاع الزراعي، حيث وضعت خطة علمية تهدف إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي، تتضمن هذه الخطة تشجيع المزارعين وتوفير التسهيلات اللازمة لهم لمساعدتهم في تجاوز التحديات التي يواجهونها. كما تم الإعلان عن سياسة الدعم كآلية لضمان التمويل المستدام للقطاع الزراعي، تسعى الحكومة من خلال هذه السياسات إلى تخصيص مبالغ مالية كبيرة لدعم وتمويل مجموعة متنوعة من الاستثمارات الزراعية، وتحسين أداء القطاع الزراعي، وتعتبر سياسة الدعم الزراعي إحدى الوسائل التي اعتمدتها الجزائر لتعزيز نمو النشاط الزراعي في البلاد. ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم الدعم الحكومي في تعزيز أتمتة القطاع الزراعي في الجزائر؟

للتعمق في الموضوع بشكل أكبر ومحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم إعداد الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل لسياسة الدعم الحكومي في الجزائر دورًا مؤثرًا في تمويل القطاع الزراعي؟
- ما هي الاستراتيجية المعتمدة لدعم القطاع الزراعي في الجزائر؟
- ماهي إسهامات الدعم الحكومي في تطوير عوامل انتاج القطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة 2000-2022؟

أهمية موضوع البحث: تتمثل أهمية موضوع البحث في تسليط الضوء على استراتيجيات الدعم المطبق في الجزائر وقدرتها في تحقيق الأهداف المنشودة، والدور الحاسم الذي يلعبه الدعم الحكومي في الجزائر ومدى مساهمته في تمويل القطاع الزراعي.

أهداف البحث: من أبرز الأهداف الأساسية التي يسعى البحث لتحقيقها:

- التطرق الى مصطلحات البحث.
- إبراز مكانة الدعم الحكومي ومساهمته في تمويل القطاع الزراعي.
- التعرف على أهم الاستراتيجيات المطبقة في القطاع الزراعي.
- الكشف عن مدى مساهمة الدعم الحكومي في تعزيز وسائل ومستلزمات إنتاج القطاع الزراعي.

منهجية البحث: لإلقاء الضوء على جميع جوانب الموضوع وللإجابة على الإشكالية المطروحة وما تتضمنه من مراحل، ووفقًا لمتطلبات المنهج العلمي في اختيار وتحديد المنهج المناسب للدراسة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، تم ذلك من خلال إجراء تحليل شامل والاستعانة بالدراسات والإحصائيات ذات الصلة، بالإضافة إلى مجموعة من المصادر والمراجع المرتبطة بالبحث.

2. لمحة عامة حول الدعم الحكومي والدعم الزراعي

تاريخيا، بدأت سياسة الدعم الحكومي بالظهور من خلال تقديم الإعانات للقطاع الزراعي في بداية القرن التاسع عشر، وتم تطويرها على نطاق واسع في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خلال الحربين العالميتين بهدف حماية الإنتاج المحلي من الأغذية، ولا تزال هذه السياسات تطبق في جميع أنحاء العالم إلى يومنا هذا. (عمارة، 2019، صفحة 61)

1.2 مفهوم الدعم الحكومي

غالب ما يوصف مفهوم سياسية الدعم الحكومي بأنه "شيء يصعب تعريفه" وينعكس هذا في التعاريف المختلفة لضبط هذا المفهوم، نقدم مجموعة من التعاريف:

1.1.2 تعريف الدعم الحكومي

يمكن تعريفه على أنه "مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو أي هيئة عامة تتحقق منها منفعة لمن يحصل عليها وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية". (حنصال وابن أحمد، 2018، صفحة 111)
الدعم هو عبارة "عن مدفوعات جارية بدون مقابل تقدمها الحكومية إلى المنتجين، بهدف التأثير على مستويات الإنتاج أو مستويات الأسعار، أو عوائد عناصر الإنتاج الخاصة بالمشروعات". (ندن، 2022/2023، صفحة 22)

2.2 مبررات الدعم الحكومي للقطاع الزراعي

يُعتبر تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة عملاً يتناقض مع مبادئ الرأسمالية والحرية الاقتصادية، حيث يؤدي هذا التدخل إلى حدوث تشوهات في الاقتصاد ويؤثر سلباً على التوازن الاقتصادي العام. ورغم الآثار السلبية المحتملة لهذا السلوك، فإن القطاع الزراعي يتمتع بحماية مفرطة من قبل العديد من الدول، بغض النظر عن الأيديولوجيات ومستويات التقدم. وهذا ما دفع الدول إلى التدخل في القطاع الزراعي لأسباب ودوافع متعددة، ومن أبرزها نجد ما يلي: (الواعر، 2018-2019، صفحة 66)

1.2.2 دافع التنمية الاقتصادية:

هو أنه في المرحلة الأولى للتنمية في بلد ما، يتم دعم القطاع الزراعي من قبل الدولة وهذا من أجل تعزيز التنمية في القطاعات الأخرى وخاصة الصناعة، وهذا للتأثير في أجور العمال، من خلال دعم الدولة للاستهلاك لتوفير الغذاء لهؤلاء العمال وبأسعار تكون في متناولهم، من خلال تخفيض أسعار المنتجات الزراعية وهذا الاجراء بدوره يؤثر على دخول الفلاحين مما يعمل على تراجع الإنتاج، مما يتطلب من الدولة التدخل لحماية الفلاح ودعمه حتى تستمر عملية الإنتاج.

2.2.2 دافع التخلف الاقتصادي:

على الرغم من التطورات التكنولوجية والتخصص في مختلف المنتجات وزيادة وفرة الحجم مزال القطاع الزراعي بعيداً عن هذه الاحداث وخاصة في الدول المتخلفة، وغياب التفاعل المؤسسي مع هذا القطاع وخاصة المؤسسات المالية، وهذا درجة المخاطرة المرتفعة في الاستثمارات الفلاحية

وغيرها من الأسباب، كل هذه العوامل تستدعي إلى توفير حماية من قبل الدولة لهذا القطاع ودفع عجلة التنمية فيه وإخراجه من دائرة التخلف القطاعي.

3.2.2 دافع تقلبات السوق:

يعد عرض المنتجات الزراعية غير مرّن نسبيا مقارنة بمنتجات القطاعات الأخرى، فعند لانكماش الاقتصادي وتراجع الطلب مما يؤدي إلى تراجع الأسعار، وحينها يصعب على الفلاح التأثير على العرض مما يلزمه تحمل تكاليف إضافية، في حين نجد المنتجين الصناعيين عادة ما يكونون قادرين على تخفيض الإنتاج، إن هذه الظاهرة الاقتصادية تلزم الدولة التدخل وحماية الفلاح من خلال اتباع الإجراءات المناسبة ك شراء المنتجات من الفلاحين بأسعار مقبولة وغيرها من التدخلات.

3.2 آثار الدعم الحكومي على الإنتاج الزراعي

يلعب الدعم الحكومي دورًا حيويًا في تعزيز القطاع الإنتاجي، الذي يُعتبر أحد أهم متطلبات التنمية الاقتصادية. فهو يساهم في خلق بيئة ملائمة للاستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية، خاصة في الدول النامية، مما يساعد على تقليل معدلات البطالة وزيادة فرص العمل من خلال توسيع حجم القوى العاملة في مجالي الزراعة والصناعة. كما يُعزز اعتماد أساليب حديثة لزيادة إنتاجية العمل، مما يساهم في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.

تتضمن هذه العملية الانتقال من الزراعة التقليدية والصناعات الحرفية إلى إنشاء قطاع زراعي متطور وتحقيق صادرات صناعية، مما يعزز من تدفقات النقد الأجنبي إلى البلاد، كما يمكن أن يساهم الدعم الحكومي في تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني، حيث يؤدي انخفاض التكلفة الاقتصادية لأي صناعة نتيجة لهذا الدعم إلى خفض أسعار المنتجات، مما يزيد من حجم المبيعات وبالتالي يرتفع مستوى الأرباح. (بن هدي وسي محمد، 2021، صفحة 25)

4.2 طبيعة دعم المنتجات الزراعية

تعمل دول العالم، بما في ذلك الجزائر، على تعزيز قطاعها الزراعي وتمكين المستهلكين من الحصول على المنتجات بأسعار معقولة. يعتمد دعم هذا القطاع على نوعين رئيسيين هما: (بن الحبيب، 2011-2012، صفحة 87)

1.4.2 دعم المنتجات الزراعية على مستوى الاستهلاك

تعتبر سياسة دعم الأسعار عند الاستهلاك سياسة مكلفة للدولة وفي نفس الوقت لا تخدم مصلحتها، كما أنه ينتج عنها تعارض مبدأ العدالة الاجتماعية لأن هذا النوع من الدعم يعود بالفائدة أكثر على الفئة ذات الدخل المتوسط وهذا على حساب الفئة ذات الدخل المحدود، كما أن دعم الأسعار عند الاستهلاك يتم تمويله بواسطة وسائل تضخمية تدفع المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع وهو ما يؤثر سلباً على القدرة الشرائية للمواطن، من ناحية أخرى نجد أن توفير بعض المواد الغذائية بأسعار مدعومة يجعل المستهلكين يتمادون في استهلاك هذه الموارد إلى حد تبذيرها وهو ما يعتبر هدر لموارد الدولة. ولهذا أوصى خبراء البنك العالمي الدول النامية بضرورة التخلي عن هذه السياسة المنتهجة من قبلهم والتوجه إلى دعم المنتج وتحفيزه وتشجيعه لرفع الإنتاج وزيادة الإنتاجية لأن هذا الأخير سيساهم في رفع الدخل الوطني وخلق مناصب شغل وتقليص الواردات اتجاه العالم الخارجي.

كما يسمح هذا النوع من الدعم للمنتج بتطوير وتنويع إنتاجه حسب القدرات المتاحة والمتوفرة له من الأسمدة، التجهيز والقروض، الائتمان.... الخ.

2.4.2 دعم المنتجات الزراعية على مستوى الإنتاج

سياسة الدعم المنتهجة عند الإنتاج تجعل خزانة الدولة تتحمل أعباء كبيرة إلا أنها تحقق منافع مستقبلية بفعل تشجيع المستثمرين، والمنتجين في مجال هذا القطاع الفعال الذي يعتبر المصدر الأساسي لتوفير الغذاء والمواد الأولية والثروة والموارد المالية، فهذه السياسة طبقت في مختلف دول العالم، وهذا أن الدولة تتحمل جزء من تكاليف الإنتاج والتصدير، من طرف موازنة الدولة ويهدف الدعم إلى عرض منتجات بأسعار منخفضة في السوق المحلي أو في السوق الدولي. فتوجيه الدعم عند الإنتاج مكلف للغاية لموازنة الدولة وبالتالي أصبح يلزم أصحاب القرار في توجيه الإعانات بدقة نحو الأشخاص والهيئات التي تكون في حاجة أكثر إليها ولن يتم ذلك إلا بمراعات العلاقة بين المزايا والتكاليف الناجمة عن سياسة الدعم.

في حين سياسة تحرير أسعار المنتجات الزراعية وإلغاء الدعم بشكل جزئي أو كلي، فإن هذه السياسة سينتج عنها توفير مبالغ لخزانة الدولة، وتقليص الانفاق العام ولكن في آن واحد سيتأثر المواطن على مستوى الاستهلاك وذلك بارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، وتتخفف القدرة الشرائية لأغلبية الأفراد ويتقلص الادخار الذي ينتج عنه ضياع فرص الاستثمار وانخفاضه.

3. استراتيجية الدعم الحكومي لتمويل القطاع الزراعي

اعتمدت الجزائر على برامج دعم الغذاء التي تقدمها الحكومة لمواجهة التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي وتعزيز أدائه من خلال زيادة الإنتاجية وتوفير التمويل الضروري للأنشطة المرتبطة به، يهدف هذا الجهد إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي على المستوى الوطني، ولتحقيق هذه الأهداف، قدمت الدولة الدعم اللازم لهذا القطاع.

1.3 سياسة الدعم الزراعي ومتطلباته

تسعى الجزائر إلى تطوير القطاع الزراعي لمواكبة التغيرات العالمية ومعالجة التحديات التي تؤثر على فعاليته.

1.1.3 سياسة الدعم القطاع الزراعي

تُعتبر سياسة الدعم الزراعي من الأدوات الأساسية في السياسات الزراعية التي تهدف إلى تعزيز وتطوير القطاع الزراعي، من خلال دعم صغار المنتجين وتحفيز الاستثمارات. تعتبر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بما في ذلك دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، من بين أكثر المناطق التي تقدم دعماً زراعياً ضمن السياسات الزراعية المعتمدة ومع ذلك، تختلف أهداف تقديم الدعم من دولة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى. لذا، يمكن القول إن حجم الدعم المقدم من الدول لتنمية القطاع الزراعي يتفاوت بناءً على السياسات الزراعية المتبعة، بالإضافة إلى الموارد والقدرات المالية المتاحة. (زواي وبراضية، 2017)

2.1.3 متطلبات السياسة الزراعية

لا يمكن للسياسة الزراعية، كجزء من السياسة العامة، أن تُحسن الاقتصاد وتزيد مستوى المعيشة وتحقق الرفاهية العامة إلا من خلال توافر المتطلبات التالية: (قصير، 2011-2012، صفحة 63)

- يجب أن تصدر السياسة الزراعية عن هيئة حكومية أو شبه حكومية تتمتع بطابع وطني يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، ويجب أن تتضمن منهجاً علمياً تشرف على تنفيذه؛
- يجب أن تتضمن السياسة الزراعية أهدافاً أو غايات تسعى لتحقيقها، وتعكس آمال ورغبات معظم أفراد المجتمع؛
- تتطلب السياسة الزراعية استخدام وسائل فعّالة لتحقيق الأهداف المحددة بأقل تكلفة وجهد ممكنين؛

- عند اختيار الوسائل والإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف، ينبغي مراعاة الظروف المحلية التي تؤثر على تنفيذ المنهج العلمي؛

2.3 الأهداف الاستراتيجية للدعم الحكومي للقطاع الزراعي

تُعتبر سياسة الدعم الزراعي من الركائز الأساسية في استراتيجيات التنمية الزراعية، التي تهدف إلى تعزيز وتطوير القطاع الزراعي، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية المهمة. إليكم أبرز هذه الأهداف: (غردى، 2011-2012، صفحة 112)

❖ تشجيع ريادة القطاع الخاص في إحداث التنمية الزراعية: في السنوات الأخيرة، لجأت الدول النامية إلى القطاع الخاص كوسيلة لتعزيز التنمية الزراعية، خاصة بعد إخفاق النظام الاشتراكي، وتحول العالم نحو اقتصاد السوق، وقدمت هذه الدول حوافز للقطاع الخاص، مثل منح الأراضي الزراعية البور بالمجان وتقديم الإعانات والقروض الميسرة، بهدف تشجيع الاستثمار والنشاط الزراعي، تعكس هذه الاستراتيجية الاقتصادية توجه الدول المتقدمة، حيث يقتصر دور الدولة على توفير الخدمات والبنية التحتية الضرورية.

❖ المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي: يُعد ضمان الأمن الغذائي من أهم التحديات التي تواجه الدول في جميع أنحاء العالم، سواء كانت غنية أو فقيرة. لذا، يمكن الاستفادة من الدعم الزراعي لتعزيز الأمن الغذائي، من خلال زيادة الإنتاج المحلي وتوفير الغذاء، مع مراعاة الكميات ونوعية الموارد المتاحة، وهذا يساهم في رفع مستوى الاكتفاء الذاتي وتقليل المخاطر المرتبطة بأسواق الغذاء العالمية، كما يمكن أن يؤدي الدعم الإنتاجي إلى خفض أسعار المواد الغذائية للمستهلكين.

❖ تفعيل استغلال الميزات النسبية للدول: بسبب اختلاف الظروف المناخية والموارد الطبيعية والإمكانات المتاحة في الدول، ولتعزيز الاستفادة من ميزات النسبية، قامت هذه الدول بتبني سياسة استثمار فعالة من خلال إنشاء شركات تعمل في مجال الإنتاج الزراعي في مناطق متنوعة، يهدف ذلك إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات الطبيعية والبشرية المتاحة.

❖ نقل وتوطين التقنيات الحديثة: يلعب التطور التكنولوجي دوراً مهماً في تحسين الإنتاج الزراعي، سواء في القطاع الحيواني أو النباتي، من خلال استخدام المكننة المتطورة والتحسينات الوراثية، بالإضافة إلى الأساليب الكيميائية والبيولوجية لمكافحة الآفات، تسعى

الدول إلى توطين هذه التقنيات من خلال دعم المنتجين لتبنيها بدلاً من الأساليب التقليدية. يهدف هذا إلى تعزيز القطاع الزراعي وتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال خلق فرص عمل وزيادة دخل الأفراد خاصة في المناطق الريفية، عبر استصلاح أراض جديدة وزيادة إنتاجية الأراضي الحالية وتوفير الحوافز الاقتصادية.

❖ تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة: يُعد تحقيق فائض الإنتاج وتوجيهه نحو التصدير من الأهداف الأساسية لسياسة دعم الزراعة في الدول النامية، يركز هذا الهدف بشكل خاص على الزراعات القابلة لزيادة الإنتاج، تتميز هذه المنتجات بخصائص نسبية وتحظى بطلب مرتفع في الأسواق العالمية. يتم تحقيق ذلك من خلال اعتماد الإعانات المالية، والرسوم الجمركية، والحوافز غير الجمركية، بالإضافة إلى مجموعة من تدابير الحماية الأخرى، هذه السياسات تسهم في زيادة الموارد من العملات الأجنبية، مما يتيح للدولة استيراد الموارد الأساسية التي تعاني من نقص فيها، وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي لسكانها.

❖ مساندة المزارعين لتدعيم قدراتهم التنافسية: يساعد الدعم الزراعي في خفض تكاليف الإنتاج بالنسبة للمزارعين، مما يعزز قدرتهم التنافسية في مواجهة الواردات، التي غالباً ما تأتي من الدول المتقدمة وتستفيد من دعم كبير يصل إلى 30% من تكاليف الإنتاج.

3.3 أشكال الدعم الزراعي وأوجه إنفاقه

يأخذ الدعم الزراعي أشكالاً متنوعة ويُنفذ بطرق متعددة، حيث تتحدد هذه الطرق وفقاً للإمكانيات والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدولة، وفيما يلي أبرز السياسات التي تتبناها الدولة:

1.3.3 الأشكال الأساسية لسياسة الدعم التي تنتهجها الدولة

تستعمل الدولة مجموعة من الوسائل المتنوعة لتحقيق توازن بين الإنتاج والاستهلاك، وذلك لضمان استقرار اقتصادي وتعزيز التكامل بين القطاعات المختلفة، ومن المجالات التي يُخصص لها الدعم ما يلي: (زروت، 2018-2019، صفحة 126)

❖ الدعم المخصص للمدخلات الفلاحية والسلع الوسطية: في هذا النوع من الدعم تتحمل الدولة جزءاً من تكاليف المدخلات الزراعية، مثل الأسمدة الكيماوية والمبيدات والأعلاف والأدوية البيطرية وغيرها بالإضافة إلى ذلك، تتحمل الدولة قيمة الدعم المخصص للسلع

الوسيلة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل قطاع الإسكان والبناء، وكذلك الاسمنت وحديد التسليح ويمثل الدعم الذي تتحمله الدولة الفروق السعرية بين سعر البيع وسعر التكلفة للمدخلات والسلع الوسيطة.

❖ الدعم المخصص للغذاء والسلع الاستهلاكية الأخرى: يمثل هذا الدعم إنفاقاً فعلياً من ميزانية الدولة، ويعتبر من أبرز أشكال الدعم، ويتضمن بيع السلع الاستهلاكية للمستهلكين بأسعار أقل من الأسعار العالمية، بالإضافة إلى بيع السلع المنتجة محلياً بأسعار تقل عن تكاليف إنتاجها، ويركز هذا النوع من الدعم على السلع والمواد الغذائية كالقمح والطحين وغيرها من المواد الغذائية ثم السلع الاستهلاكية الأخرى كالملابس.

❖ الدعم الخاص بأسعار الصرف والضرائب: في هذا النوع من الدعم، لا يظهر بشكل مباشر في ميزانية الدولة، حيث تتحمل الدولة نسبة معينة من العملات الأجنبية لتمويل استيراد القطاع الخاص عندما تسمح بذلك، وتسمح لهذا القطاع باستيراد بعض المواد الاستهلاكية والوسيلة بأسعار الصرف الرسمية للعملات الأجنبية، أما الدعم الخاص بالإعفاءات الضريبية فيتمثل بإعفاء بعض المشروعات الجديدة من الضرائب لمدة معينة يتم تحديدها حسب القوانين الخاصة بكل دولة.

❖ الدعم الخاص بضبط الأسعار والسيطرة عليها لا يظهر هذا النوع من الدعم في ميزانية الدولة، حيث يتمثل في بيع السلع بأسعار منخفضة، قد تشمل هذه السلع منتجات استهلاكية أو وسيطة تنتجها شركات القطاع العام، والتي تلزم ببيعها بأسعار تقل بكثير عن أسعار السلع المماثلة المستوردة، أو تقل عن الأسعار التي يكون المستهلك على استعداد لدفعها.

2.3.3 أوجه إنفاق الدعم الزراعي

تتباين شروط وأسباب الدعم الزراعي بناءً على نوع المنتج وحجم المزرعة وطبيعة الأرض ونظام الدولة، وذلك وفقاً للأهداف المحددة والظروف المحيطة، وتؤدي هذه العوامل إلى ظهور معيارين رئيسيين في توجيه الدعم الزراعي، وهما كالآتي: (الواعر، 2018-2019، صفحة 68)

❖ حسب اختلاف المنتجات الفلاحية: يتناول النص نوعين من الدعم الزراعي، الأول يركز على دعم السلع الغذائية الرئيسية مثل القمح والأرز، وذلك لأهميتها في تحقيق الأمن الغذائي والاستقرار السياسي، ويكون هذا الدعم شائعاً في الدول التي تعاني من عجز في

الاكتفاء الذاتي، أما الثاني يوجه الدعم لسلع الصادرات الرئيسية مثل البن والشاي والقطن، التي تساهم في توفير العملة الصعبة وتحسين دخل المزارعين، ويكون هذا النوع أكثر شيوعاً في الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج هذه السلع، حتى وإن كانت تعاني من نقص في الأمن الغذائي، كما هو الحال في البرازيل.

❖ حسب حجم وطبيعة المزرعة: وفقاً لهذا المعيار، يمكن توجيه الدعم إلى المزارع الكبيرة، سواء كانت مملوكة للدولة أو للقطاع الخاص، بهدف تشجيع الإنتاج الوفير والاستفادة من وفورات الحجم الكبير للسلع، الغرض من هذا النوع من الدعم هو زيادة المنافع من خلال التركيز على الإنتاج الكثيف من ناحية أخرى، يمكن أن توجه الدولة الدعم نحو أصحاب الحيازات الصغيرة، لاستهداف الفئات الفقيرة من المنتجين، مما يتيح دعم عدد أكبر من المزارعين. في هذا السياق، تسعى الدولة إلى تحقيق المصلحة العامة من خلال العمل على خلق استقرار في القطاع الزراعي.

4.3 وسائل الدعم الزراعي في الجزائر

اتبعت الدولة الجزائرية سياسة دعم القطاع الفلاحي من خلال تعزيز الاستثمار في هذا المجال وزيادة مستويات الإنتاج، وذلك لتلبية احتياجات السكان الغذائية من خلال مجموعة من الوسائل الفعالة، نذكرها كالآتي: (بوهلال وبوطورة، 2021، صفحة 412)

1.4.3 صناديق الدعم الفلاحي

في إطار تنظيم السياسات التي تدعم القطاع الزراعي، تم تأسيس مجموعة من الصناديق المتخصصة التي تهدف إلى دعم مختلف مجالات الأنشطة الزراعية، تعمل هذه الصناديق على تعزيز وتطوير القطاع الفلاحي، حيث تسعى إلى تسهيل وصول الإعانات المالية على شكل مساهمات حكومية للعديد من الأنشطة الزراعية:

❖ الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية: يتضمن هذا الصندوق ثلاثة صناديق فرعية على

النحو التالي: الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الزراعي، صندوق تعزيز الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية، والصندوق الوطني لتنظيم الإنتاج.

❖ الصندوق الوطني للتنمية الريفية: يحتوي هذا الصندوق على ثلاثة صناديق فرعية، وهي: صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، صندوق التنمية الريفية

واستصلاح الأراضي عبر الامتياز، وصندوق مخصص لمربي المواشي وصغار المزارعين.

2.4.3 واقع ودور الإرشاد الفلاحي

يعتبر الإرشاد الفلاحي عنصراً حيوياً في تطوير القطاع الزراعي، حيث يساعد في توعية الفلاحين وتزويدهم بالمعلومات اللازمة، تعتمد فعالية هذا الإرشاد على وجود مرشدين زراعيين مؤهلين، إلا أن السياسة الزراعية في الجزائر لم تول هذا المجال الاهتمام الكافي. يواجه المرشدون صعوبات مثل عدم وضوح مهامهم، وتحميلهم مسؤوليات إضافية، ونقص مستلزمات العمل، بالإضافة إلى قلة المعلومات المحلية ووسائل النقل التي تعيق تواصلهم مع الفلاحين، يتطلب تحسين الوضع تحديد سياسات وطنية للإرشاد ودعم استثماري بالتعاون مع مؤسسات البحوث والمنظمات المهنية، يعود ضعف دور المرشدين إلى عدة عوامل، منها ضعف الرواتب والحوافز، نقص المعدات، وبعد مكان الإقامة، وضعف الإشراف.

تُعتبر عوامل ضعف الإرشاد الفلاحي من القضايا المهمة، حيث يشير المرشدون إلى أن الأمية بين الفلاحين تعيق عملية التعاون والإقناع، كما توجد اختلافات بين الفلاحين تؤثر على مدى اهتمامهم بالخدمات الإرشادية من ناحية أخرى، يعتقد الفلاحون أن ضعف استجابتهم للإرشاد يعود إلى نقص المدخلات الزراعية وعدم توافق التوصيات مع ظروفهم، بالإضافة إلى شعورهم بأن المرشدين يفتقرون إلى الخبرة الكافية. يُبرز النص أهمية تحسين فعالية الإرشاد الفلاحي كوسيلة لتحقيق التنمية الزراعية، من خلال توافر شروط وعوامل معينة لذا، يُعتبر من الضروري لتحقيق فعالية الإرشاد الفلاحي توافر هذه الشروط والعوامل التالية: (نور محمد، 2012/2011، صفحة 142)

✓ النظر للفلاح على أنه عنصر أساسي في الاقتصاد، ويشدد على ضرورة تعزيز مكانة المهنة الفلاحية من خلال إقامة علاقة تكاملية بين الإرشاد الفلاحي والسياسة الزراعية؛
✓ يتطلب ذلك وضع استراتيجية فعالة للإرشاد الفلاحي تساهم في التنمية الزراعية، مع توفير الوسائل اللازمة؛

✓ يجب أن يتمشى برنامج التكوين في المعاهد مع احتياجات الواقع الفلاحي، من خلال إنشاء فروع متخصصة تلبي متطلبات التشغيل في القطاع. وأخيراً، يُوصى بإنشاء قنوات اتصال لدعم القطاع الفلاحي في تطبيق برامج الإرشاد الزراعي؛

3.4.3 الدعم الفلاحي عن طريق المؤسسات المالية

تلعب المؤسسات المالية دورًا حيويًا في تعزيز مختلف القطاعات الاقتصادية، وخاصة القطاع الزراعي في الجزائر، فبفضل الدعم المتنوع الذي تقدمه هذه المؤسسات، يحقق المزارعون فوائد كبيرة تعزز من إنتاجيتهم وتساهم في نمو الاقتصاد الوطني: (بوهلال وبوطورة، 2021، صفحة 413)

❖ الدعم الفلاحي عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) الدعم الفلاحي عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR): تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية كجزء من عملية إعادة الهيكلة التي شهدتها الجزائر بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك بموجب المرسوم رقم 82-106 الصادر في 13 مارس 1982. يهدف البنك إلى تعزيز التنمية في القطاع الزراعي، وتحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، ودعم الأنشطة المرتبطة بالصناعات التقليدية والحرفية، بالإضافة إلى دعم الصناعات الزراعية وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة في الريف، بغض النظر عن نوع نشاطها، ومن أبرز القروض التي يقدمها البنك للفلاحين: قرض الرفيق (RFIG)، قرض التحدي (ETTAHADI)، والقرض الإيجاري (LEASING).

❖ الدعم الفلاحي عن طريق أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ساهمت الأجهزة الجديدة لدعم المقاولات المخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في تعزيز إنتاجية مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال تقديم القروض ودعم المشاريع، وقد استفاد القطاع الزراعي، مثل باقي القطاعات، من حصة ملحوظة، إلا أن هذه الحصة لا تعكس حجم الإمكانات المتاحة بقدر ما تعكس تراجع الطلب الاستثماري في هذا القطاع. ومن أبرز هذه الأجهزة: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEG)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).

❖ التأمين الزراعي: التأمين الزراعي هو وسيلة تهدف إلى تقليل الخسائر الناتجة عن المخاطر التي تواجه القطاع الزراعي، من خلال توزيع أعباء هذه الخسائر على عدد كبير من المزارعين المشاركين، مما يساهم في تخفيف تأثيرها، ولا يقتصر التأمين الزراعي على المحاصيل فقط، بل يمتد ليشمل أيضًا الماشية، والخيول، والغابات، والاستزراع المائي،

والبيوت البلاستيكية الزراعية، في الجزائر يتم تسويق منتجات التأمين الزراعي من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) والصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (CRMA).

4. اسهامات الدعم الحكومي في تحسين وسائل انتاج القطاع الزراعي خلال الفترة 2021/2000

حظي القطاع الزراعي باهتمام واسع نظرًا لأهميته الاستراتيجية، حيث تم تخصيص موارد مالية كبيرة له، وقد ساهمت هذه الموارد في تحسين وتطوير المعدات الزراعية ومستلزمات الإنتاج. في هذا الجزء، سنستعرض المخصصات المالية التي تم تقديمها لدعم القطاع الزراعي خلال الفترة من 2000 إلى 2021، وذلك للتعرف على إسهامات الدعم الحكومي في تطوير وسائل وعوامل الإنتاج والإنتاج الزراعي.

1.4 اسهامات الدعم الحكومي في تعزيز وتطوير عوامل الإنتاج الزراعي

بعد الاستقلال مباشرة، كان تركيز الدولة الجزائرية منصبًا على تطوير الزراعة. وقد تجلّى ذلك من خلال إدخال المكننة والتقنيات الزراعية الحديثة، فاستعمال الآلات في الزراعة يساهم في تقليل وقت العمل، بينما يساعد استخدام المعدات الزراعية على توسيع المساحات المزروعة وزيادة الإنتاج. كما أن الأسمدة تُعتبر من المدخلات الأساسية الضرورية لرفع مستوى الإنتاج الزراعي وتعزيزه.

1.1.4 مساهمة الدعم الحكومي في تحسين وتطوير المعدات الزراعية

أدى ظهور الآلات والماكينات الزراعية إلى إحداث ثورة في القطاع الزراعي، مما أسفر عن زيادة الإنتاجية وانتعاش وتطور هذا القطاع، تُعتبر المكننة من العوامل الأساسية التي تساهم في تعزيز الإنتاج الزراعي، وإدخالها في الزراعة الحديثة يُعد من أبرز مميزاتها، فقد حلت التقنيات الحديثة محل الإنسان والحيوان، وأصبحت العمليات الزراعية تُنفذ في أوقات مثالية (مثل الحرث والحصاد) بدقة وكفاءة عالية، وتمتلك الآلات والماكينات القدرة على إنجاز مهام كان الإنسان أو الحيوانات غير قادرين على القيام بها بمفردهم. يمكن تلخيص هذه الموارد في الجدول التالي:

الجدول 1: تطور معدات الإنتاج الزراعي خلال الفترة

(العدد بالواحدة)

السنوات	عدد الجرارات	عدد الحاصدات
2000	93300	9250
2001	92400	9178
2002	97176	8222
2003	99142	9000
2004	97802	8357
2005	100128	12346
2006	102363	122418
2007	103558	12554
2008	104529	12650
2009	105657	12850
2010	107456	13146
2011	100847	9443
2012	102055	9521
2013	103635	9619
2014	105789	9713
2015	108551	9785
2016	110261	9833
2017	110968	10140
2018	111505	10584
2019	112095	10974

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على الكتاب السنوي للإحصائيات

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الفترة من 2000 إلى 2004 إنتاج العتاد الزراعي يتطور ببطء مقارنة بباقي السنوات خلال فترة الدراسة، رغم أنها تصادف برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق تنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيف من التبعية وتوسيع الإنتاج، حيث سجلت أدنى قيمة لإنتاج الجرارات و الحاصدات على التوالي قدرت ب 92400 وحدة، و ب 8222 وحدة وذلك سنتي 2001 و 2002 على التوالي، ونلاحظ أيضًا تذبذبًا في الإنتاج لكل من الجرارات والحاصدات خلال نفس الفترة، مقارنة بباقي السنوات، كما نلاحظ أيضًا أن هناك انتعاشًا وتطورًا ملحوظًا في إنتاج الجرارات والحاصدات، خاصةً طيلة الفترة من 2005/2010 التي تدخل ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو، والذي ساهم بدوره في تحسين الإنتاج، كذلك ليعاود يشهد مرة ثانية تذبذبًا في إنتاج الحاصدات خلال الفترة 2011 إلى 2016 ويرجع هذا التذبذب إلى قلة الدعم المقدم ضمن البرامج التنموية المنتهجة أو انتقال الدعم من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى، كما شهد الإنتاج في الفترة الموالية تحسنًا ملحوظًا وارتفاعًا مستمرًا في العتاد، وخاصة إنتاج الجرارات، فقد شهدت تطورًا من سنة لأخرى ابتداءً من سنة 2006 إلى 2021، فقد سُجِّل في ذات السنة أعلى قيمة للإنتاج من العتاد الزراعي لكل من الجرارات والحاصدات على التوالي، ما قيمته ب 113125 وحدة، وب 11534 وحدة، وكانت في نفس السنة، كذلك نلاحظ أن السنوات الخمس الأخيرة عرفت انتعاشًا ووفرة في الإنتاج، بالنسبة للجرارات والحاصدات. كما نلاحظ تحسنًا كبيرًا وتطورًا في الإنتاج من سنة لأخرى، حيث كانت إنتاجية العتاد الزراعي، خاصة الجرارات، متزايدة ومستمرة طيلة فترة الدراسة، 2000/2021 وذلك راجع لاهتمام الحكومة الجزائرية بإنتاج هذا العتاد منذ الاستقلال، وسعت لتطويره وجعلته يواكب التطورات الحاصلة، كما عرف العتاد الزراعي تطورًا في الكمية والنوعية بفضل القروض التي قدمتها الدولة للمزارعين من عتاد فلاحى، وكانت هذه القروض بمعدلات منخفضة، وفي بعض الأحيان كانت تُقدَّم قروض بدون فوائد، في إطار دعم الدولة من أجل تجديد وعصرنة العتاد الفلاحى، ويرجع هذا التحسن في الإنتاج إلى الاستغلال الجيد للموارد المتاحة من قِبَل الدولة.

2.1.4 تأثير الدعم الحكومي في تحديث تقنيات ومستلزمات الإنتاج الزراعي

تُعتبر الأسمدة من المدخلات الأساسية في الإنتاج الزراعي، حيث تلعب دورًا حيويًا في تعزيز الإنتاجية الزراعية. تحتاج النباتات خلال مراحل نموها إلى مواد غذائية تدعم نموها، وهذه المواد تُمتص من التربة، في بعض الأحيان، قد لا تكون هذه المواد كافية من حيث الكمية أو

النوعية لذا، فإن إضافة الأسمدة إلى التربة يُسهم في توفير الغذاء الضروري والكافي للنباتات، فيما يلي جدول يوضح تطور إنتاج واستهلاك الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية:

الجدول 2: تغير معدلات انتاج واستهلاك الأسمدة الازوتية والفوسفاتية خلال الفترة 2000-2021

(ألف طن أزوت وفوسفات صافي)

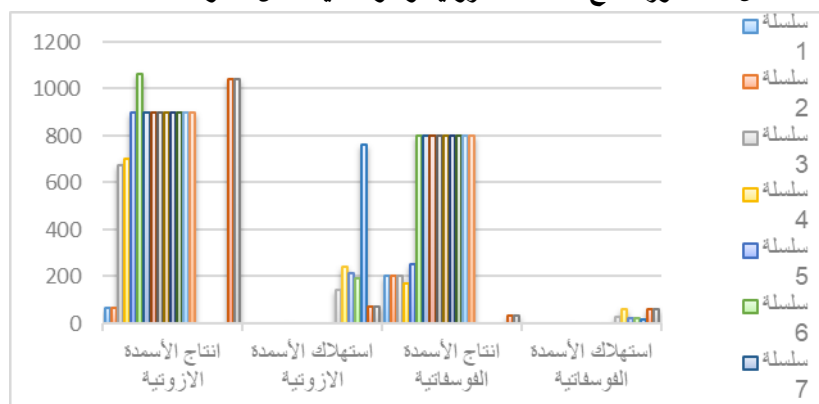
السنوات	إنتاج الأسمدة الأزوتية	استهلاك الأسمدة الأزوتية	إنتاج الأسمدة الفوسفاتية	استهلاك الأسمدة الفوسفاتية
2000	67.30	-	200.70	-
2001	67.30	-	200.70	-
2002	67.30	-	200.70	-
2003	703.00	-	167.00	-
2004	900.00	-	252.00	-
2005	1065.00	-	800.00	-
2006	900.00	-	800.00	-
2007	900.00	-	800.00	-
2008	900.00	-	800.00	-
2009	900.00	-	800.00	-
2010	900.00	-	800.00	-
2011	900.00	-	800.00	-
2012	900.00	-	800.00	-
2013	900.00	-	800.00	-
2014	900.00	-	800.00	-
2015	-	139.19	-	28.50
2016	-	241.21	-	57.57

إسهامات الدعم الحكومي في تعزيز أتمتة القطاع الزراعي في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000/2021
شحي وفاء / معاش قويدر

23.08	-	213.37	-	2017
19.97	-	191.86	-	2018
15.42	-	763.27	-	2019

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على الكتاب السنوي للإحصائيات

الشكل 1: تطور انتاج الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية خلال الفترة 2000-2021



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على الكتاب السنوي للإحصائيات

نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني أعلاه سلسلة تطور إنتاج واستهلاك الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية خلال فترة الدراسة 2000 إلى 2021، نلاحظ أنه بداية من تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، حدث تطور ملحوظ في إنتاج الأسمدة الأزوتية خلال الفترة من 2000 إلى 2005، حيث أنه سجلت أعلى قيمة قدرت بـ 1065 ألف طن سنة 2005، بالمقابل، نلاحظ تنديبا في إنتاج الأسمدة الفوسفاتية، وخلال نفس الفترة، كما نلاحظ استقرارا وثباتا في كمية الإنتاج والتي قدرت بـ 900 و 800 ألف طن لكل من الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية على التوالي خلا الفترة 2006 إلى 2014، ونلاحظ أيضا انقطاعا عن الإنتاج لكل من الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية خلال باقي السنوات، ما عدا السنتين الأخيرتين من الدراسة، حيث نلاحظ عودة للإنتاج بكمية كبيرة بالنسبة للأسمدة الأزوتية، أما الأسمدة الفوسفاتية فكانت بكمية ضعيفة جدًا، وكانت أدنى كمية للإنتاج خلال فترة الدراسة و قدرت بـ 32.40 ألف طن. أما بالنسبة لاستهلاك الأسمدة الأزوتية والفوسفاتية وكما نلاحظ أنه خلال الفترة 2000 إلى 2014 لم يكن مصرحًا به، في حين زاد الاستهلاك للأسمدة الأزوتية والفوسفاتية خلال الفترة 2015/2021، والتي يقابلها انقطاع عن الإنتاج، وهنا كان الاستهلاك بكمية منخفضة مقارنة بكمية الإنتاج في السنوات الأخرى.

2.4 حصة القطاع الزراعي من القروض المخصصة لزراعة

حظي القطاع الزراعي بجزء من الدعم المالي المخصص لتعزيز عوامل الإنتاج الزراعي وتوسيع مشاريع الإنتاج، بالإضافة إلى تحسين الصادرات، كما يهدف هذا الدعم إلى تحقيق الاستقرار للسكان في المناطق الريفية والمساهمة في مكافحة الفقر والتهميش الذي يعاني منه الوسط الريفي، مما يساهم في تطوير هذا القطاع.

1.2.4 قيمة الإقراض الزراعي وفقاً للأجل والنوع

تقدم الدولة العديد من التسهيلات والمساعدات للمزارعين والمستثمرين في الأنشطة الزراعية، وذلك لدعم تنفيذ مشاريعهم وتوسيعها، يتم ذلك من خلال خيارات متعددة تشمل المدى القصير والمتوسط والطويل، بالإضافة إلى توفير الدعم والمراقبة التقنية عند الحاجة، يهدف كل ذلك إلى تنشيط وتطوير القطاع الزراعي، والجدول التالي يوضح هذه الموارد:

الجدول 3: قيمة الإقراض الزراعي وفقاً للأجل والنوع خلال الفترة 2021/2000

(مليون دولار أمريكي)

السنوات	قصير	متوسط	طويل	الجملة	نقدي	عيني	الجملة
2000	1.61	3.86	-	5.47	-	-	5.47
2001	-	-	-	-	-	-	-
2002	100.98	120.54	-	560.39	100.98	338.88	560.39
2003	107.31	137.07	-	899.56	107.31	655.17	899.56
2004	118.35	131.22	-	1010.17	118.35	760.61	1010.17
2005	131.21	197.72	-	1018.72	-	-	-
2006	291.03	155.50	-	1223.69	291.03	932.66	1223.69
2007	307.71	163.49	-	471.21	307.71	1050.45	1358.17
2008	825.68	192.04	-	1017.72	825.68	1867.72	2693.40
2009	823.13	192.84	-	1015.97	72.89	2219.82	2292.71
2010	823.13	192.84	-	1015.97	72.9	2219.82	2292.71
2011	823.18	192.84	-	1015.97	72.9	2220	2293

إسهامات الدعم الحكومي في تعزيز أتمتة القطاع الزراعي في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 2000/2021
شحيحي وفاء / معاش قويدر

2293	2220	72.9	1015.97	-	192.84	823.18	2012
225.82	225.82	-	225.82	-	-	225.82	2013
538.49	538.49	-	538.49	-	-	538.49	2014
453.82	453.82	453.82	-	-	-	453.82	2015
0.32	-	0.32	-	-	-	219.78	2016
0.29	-	0.29	-	-	-	219.78	2017
0.29	-	0.29	-	-	-	219.78	2018
-	-	-	-	-	-	219.78	2019
-	-	-	373.00	-	209.30	163.70	2020
-	-	-	373.00	-	209.30	163.70	2021

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على الكتاب السنوي للإحصائيات

يتبين من الجدول أعلاه أن القطاع الزراعي لم يحصل على نصيب كافٍ من المخصصات المالية للدعم، واهتمام الدولة بقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، وكذلك التنمية المحلية والبشرية أكثر من القطاع الزراعي، نلاحظ، كما يشير إليه الجدول، غياب تام للقروض طويلة الأجل، أي أنها منعدمة تمامًا خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2021. أما المخصصات المالية من القروض القصيرة والمتوسطة الأجل، فنلاحظ أن السنتين الأولى من الدراسة تكاد تكون منعدمة، تعرضت القروض الزراعية لإهمال من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مما أثر سلبيًا على الاستثمار الزراعي لفترة طويلة، حيث لم يتم استغلال هذه القروض كما كان مخططًا. وفي الموسم الزراعي 2001/2000، تم تجديد هذه القروض للقيام بالمهام الموكلة إليها ودعم الاستثمار الزراعي، بواسطة الصندوق الوطني للتعاوض الزراعي الذي أوكلت له مهمة إنجاح البرنامج كونه هيئة للإقراض الزراعي والتأمين. وبداية من سنة 2002 كانت الانطلاقة، حيث عرفت زيادات بطيئة في الحصص المخصصة للقروض القصيرة الأجل من سنة لأخرى، إلى غاية سنة 2019. كما نلاحظ أن الحكومة لم تولِ اهتمامًا كبيرًا بهذا القطاع الزراعي، خاصة في بداية خطتها التنموية، حيث عرفت سنة 2000 أدنى قيمة للقروض سواء القصيرة أو المتوسطة الأجل والمقدرة على التوالي بـ 1.61 و 3.86 مليون دولار أمريكي، كما شهدت القروض المتوسطة الأجل تنذبًا

في الحصص الممنوحة لها بدايةً من سنة 2000 إلى غاية سنة 2012، أما باقي السنوات، فلم تكن هناك قروض متوسطة الأجل باستثناء السنتين الأخيرتين من الدراسة، وقد سُجلت أعلى قيمة للقروض القصيرة خلال سنة 2008 حيث قُدرت بـ 825.68 مليون دولار أمريكي، وأعلى قيمة للقروض المتوسطة الأجل سنة 2005 والمقدرة بـ 197.72 مليون دولار أمريكي.

أما بالنسبة لنوع القروض المقدمة والمخصصة للقطاع الزراعي، فنلاحظ أيضًا أن السنتين الأولى من الدراسة تكاد تكون منعدمة، وبداية من سنة 2002، عرفت القروض النقدية زيادات مستمرة إلى غاية 2008، وفي نفس السنة سجلت أعلى قيمة لها قدرت بـ 825,68 مليون دولار أمريكي، كما نلاحظ بداية من سنة 2009 تراجع وتذبذب في قيمتها الي سنة 2018، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2016 قدرت بـ 0.32 مليون دولار أمريكي، أما القروض العينية الممنوحة، فبداية من سنة 2002، عرفت زيادات متفاوتة ومستمرة خلال العشر سنوات الأولى، وسجلت أعلى قيمة في سنتي 2011 و 2012. ومن سنة 2013، نلاحظ تراجع الحصص المقدمة، وسجلت أدنى قيمة لها في نفس السنة حيث قدر بـ 225.82 مليون دولار أمريكي، ويفسر سبب التراجع والتذبذب في الحصص المقدمة لدعم القطاع الزراعي والذي يتطلب اهتمام الدولة بالاستثمار في مجالات أخرى بهدف تعزيز معدل النمو الاقتصادي وتقليل نسبة البطالة، مما يستدعي دعماً كبيراً، خاصةً للمشاريع التي يمكن أن تحقق نتائج سريعة في تحقيق هذه الأهداف.

2.2.4 قيمة الإقراض الزراعي وفقاً للمصدر والغرض

إن توافر الموارد النباتية والحيوانية يساهم في تحسين مستوى المعيشة للسكان وللبلاد بشكل عام على المدى القريب والبعيد، سواء من حيث الكمية أو الجودة، وفي هذا السياق، قامت الدولة الجزائرية بتعزيز الإنتاج النباتي والحيواني من خلال تقديم الدعم عبر قروض فلاحية مدعمة، يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبر مجموعة من القروض المميزة، مثل قرض الرفيق وقرض التحدي كما تقدم الدولة التحفيزات اللازمة لتحقيق شروط الإنتاج من خلال برامج الدعم الزراعي الحكومية المعتمدة. توضيح هذه القروض في الجدول التالي:

الجدول 4: قيمة الإقراض الزراعي وفقا للمصدر والغرض خلال الفترة 2021/2000

(مليون دولار أمريكي)

السنوت	بنوك زراعية	بنوك تجارية	تعاونيات	الجملة	إنتاج نباتي	إنتاج حيواني	غير محدد	الجملة
2000	-	-	-	5.47	-	-	-	-
2001	-	-	-	-	-	-	-	-
2002	-	-	-	-	-	-	-	-
2003	-	-	-	899.5	-	-	-	-
2004	-	-	-	1010.	884.2	108.	17.14	1010.
2005	-	-	-	1018.	-	-	-	-
2006	155.	-	-	1223.	887.1	165.	171.0	1223.
2007	163.	1194.	-	1358.	1084.	251.	22.00	1358.
2008	192.	2501.	-	2693.	1220.	198.	1273.	2693.
2009	192.	2099.	-	2292.	1039.	514.	738.6	2292.
2010	192.	2099.	-	2292.	1039.	514.	738.6	2292.
2011	192.	2099.	-	2292.	71.43	-	-	71.43
2012	192.	2099.	-	2292.	111.3	-	-	111.3
2013	225.	-	-	225.8	225.8	-	-	225.8
2014	538.	-	-	538.4	538.4	-	-	538.4
2015	453.	-	-	-	453.8	-	-	453.8
2016	0.32	-	-	0.32	-	-	-	0.32
2017	0.29	-	-	0.29	-	-	-	0.29
2018	0.29	-	-	0.29	-	-	-	0.29

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على الكتاب السنوي للإحصائيات

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن التعاونيات لم تقدم أي قرض لدعم القطاع الزراعي، كما نلاحظ أن هناك غيابًا تامًا للدعم خلال الفترة (2004/2000) وهذا راجع إلى أن صناديق ضبط الإنتاج لم تتلقى الدعم، وإن مصادر منح القروض معظمها كانت قروضًا من بنوك زراعية، ومنحت بداية من سنة 2006، وعرفت تطورًا بطيئًا من سنة لأخرى، حيث شهدت ارتفاعًا بشكل ملحوظ سنة 2014 بتسجيل أعلى قيمة مقارنة بباقي السنوات خلال فترة الدراسة وقدرت بـ 538.49 مليون دولار أمريكي، وأدنى قيمة سنة 2016 قدرت بـ 0.32 مليون دولار أمريكي، أما البنوك التجارية فقد اكتفت بتقديم الدعم من القروض خلال الفترة 2012/2007 مدة ست سنوات فقط، وكانت بقيم معتبرة. بين سنة 2000 و2014، شهدت هذه المرحلة العديد من برامج الدعم والإنعاش، من أبرزها المخطط الثلاثي والمخطط الخماسي، ورغم هذا الدعم الموجه للقطاع الزراعي، إلا أنه لم يتلقى النتائج المرجوة منه. يعود سبب التراجع في هذه المخصصات إلى البرامج التنموية التي تنبناها الحكومة الجزائرية والأهداف المتعددة التي تسعى لتحقيقها.

أما بالنسبة للقروض الممنوحة للإنتاج النباتي والحيواني وغير المحدد، فنلاحظ أن هناك غيابًا تامًا للدعم خلال السنوات الثلاث الأولى من فترة الدراسة، ليحصل على الدعم بداية من سنة 2004، فنلاحظ أن هناك زيادة مستمرة نوعًا ما في القروض المخصصة للإنتاج النباتي إلى غاية سنة 2010، إذا نجد أن سنة 2007 سجلت على قيمة قدرت بـ 1084.65 مليون دولار أمريكي، ويرجع سبب الزيادة في حصص القروض المقدمة للإنتاج النباتي إلى اتساع مشاريع الإنتاج إلى جانب تطبيق برامج الدعم الزراعي الجديدة المقدمة لفروع الإنتاج، ليبدأ بالتراجع والتذبذب بداية من سنة 2011 والتي سجّلت فيها أدنى قيمة قدرت بـ 71.43، أما باقي السنوات، فنلاحظ غيابًا تامًا للدعم إلى غاية سنة 2021. أما فيما يخص القروض المخصصة للإنتاج الحيواني وغير المحدد، فنلاحظ أن نصيبها من الدعم كان خلال الفترة 2010/2004 فقط، وكانت حصصه بنسب متفاوتة، أما باقي السنوات فلم يكن هناك دعم. يرجع التباين في الحصص الممنوحة للقروض إلى أن المبالغ المالية المخصصة لصناديق الدعم الزراعي تشهد تذبذبًا من سنة لأخرى.

5. خاتمة

تمتلك الجزائر ثروات وإمكانات كبيرة تؤهلها لدفع عجلة التنمية في القطاع الزراعي والمساهمة في تعزيز الثروة الوطنية. لذا، قامت الحكومات المتعاقبة في الجزائر على مدى فترة طويلة باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تعزيز وتطوير هذا القطاع وتحقيق

الانتمية في المناطق الريفية. وقد عملت على تحسين القطاع من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي، الذي يُعتبر عنصراً أساسياً في سياسات أي دولة، بغض النظر عن طبيعة نهجها السياسي والاقتصادي. إذ لا يمكن وضع الخطط والبرامج التنموية دون إجراء تقييم شامل لتحديد النقائص وإيجاد الحلول المناسبة، لذا، بذلت جهوداً كبيرة لتأمين التمويل اللازم لتوفير مدخلات الإنتاج وإدخال المكننة في القطاع الزراعي، والتي تُعتبر من سمات الزراعة الحديثة، فقد حلت المعدات التقنية محل العمل البشري والحيواني، مما أدى إلى تنفيذ العمليات الزراعية في أوقات مثالية وبشكل دقيق وفعال. بالإضافة إلى المخصصات المالية المخصصة للقطاع الزراعي عبر ميزانية التجهيز وميزانية التشغيل، تم تأسيس مجموعة من الصناديق المتخصصة لدعم تنفيذ هذا المخطط وما تلاه من سياسات وبرامج.

كما تم اعتماد سياسة دعم تعتمد على القروض الزراعية بمختلف أشكالها لدعم الأنشطة الزراعية في المناطق الريفية، وقد شهدت المعدات الزراعية تطوراً في الكمية والنوعية بفضل القروض التي قَدّمتها الدولة للمزارعين، حيث كانت هذه القروض بمعدلات فائدة منخفضة، وفي بعض الأحيان كانت تُقدّم بدون فوائد، في إطار جهود الدولة لتجديد وعصرنة المعدات الزراعية، ويرجع هذا التحسن في الإنتاج إلى الاستغلال الجيد للموارد المتاحة من قبل الدولة.

اقتراحات:

- ✓ وضع سياسات حكومية وأطر قانونية وتنظيمية فعالة وعصرية؛
- ✓ ادخال تقنيات حديثة لوسائل الإنتاج الزراعي والاستفادة من الخبرات العالمية؛
- ✓ تطوير الخدمات التي تعزز أداء الإنتاج الزراعي، مما ينعكس إيجاباً على الإنتاجية، ويشمل ذلك تنظيم دورات تطبيقية وعملية، وتقديم تقنيات جديدة، وتعزيز القدرات؛
- ✓ ان تعزيز الكفاءات البشرية والدعم الفني من خلال تحديث الإدارة الزراعية وإدارة الغابات، بالإضافة إلى التكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني، يُعتبر شرطاً أساسياً لرفع مستوى الزراعة؛

6. قائمة المراجع

- أبوبكر حنصال، وسعدية بن أحمد. (جويلية، 2018). استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعقدة.

- إكرام بن هدي، وكمال سي محمد. (2021). تأثير الدعم الحكومي على الاستهلاك، الموازنة والنمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة التنوع الاقتصادي، مجلد 2، العدد 1.
- البشير عمارة. (ديسمبر، 2019). سياسة الدعم الحكومي في الجزائر. مجلة نور، مجلد 5، عدد 2.
- بومدين زواي، وسليمان براضية. (سبتمبر، 2017). سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 2، الصفحات 97-108.
- رضا زروت. (2018-2019). السياسة الفلاحية في الجزائر ودورها في ترقية هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، 88-226. البليدة/ الجزائر : جامعة البليدة 2.
- طه بن الحبيب. (2011-2012). أثر سياسة الدعم على الانتاج الزراعي في الجزائر. رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 03-42. الجزائر : جامعة الجزائر 3.
- عائشة قصير. (2011-2012). سياسة الدعم الحكومي وأثرها على التنمية الفلاحية. مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل مالي، 58-119. الجزائر/ الجزائر : جامعة الجزائر 3.
- فتحى حسن دندن. (2022/2023). سياسة الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل. م. د في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف. مستغانم/ الجزائر : جامعة عبد الحميد بن باديس.
- لخميسي الواعر. (2018-2019). دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة ولايتي أم البواقي وخنشلة خلال 2000-2016. أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات مالية، 44-92. غردية/ الجزائر : جامعة غرداية.
- لمين نور محمد. (2011/2012). دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل إقتصادي خارج قطاع المحروقات. مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه تخصص تسيير مالية العامة. تلمسان/ الجزائر : جامعة أبي بكر الصديق.
- محمد بوهلال، وفضيلة بوطورة. (01 جوان، 2021). سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر وأثرها على التنمية المحلية: دراسة حالة ولاية تبسة. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 4، العدد 1، الصفحات 404-424.
- محمد غردي. (2011-2012). القطاع الزراعي واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام للمنظمة العالمية لتجارة. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، 109-264. الجزائر/ الجزائر : جامعة الجزائر 3.